

يوحد الإطار التشريعي الناظم للنقابات ويضمن حريتها واستقرار العمل فيها

المجلس التشريعي يقر قانون النقابات بالقراءة الثانية



أقر المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة أمس مشروع قانون النقابات بالقراءة الثانية. وقال النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي إن مشروع القانون يتوافق مع السياسة التشريعية للمجلس التشريعي ويساهم في تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ويضمن استقرار العمل في النقابات الفلسطينية التي يتسم الإطار القانوني الناظم لها بالتناثر والضعف.

وأكد الغول أن مشروع القانون يكتسب أهمية باعتباره يوحد الإطار التشريعي الناظم للنقابات المهنية والعمالية، ولا سيما أن قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لا يزال هو المرجع القانوني الرئيس لتنظيم النقابات، علاوة على بعض الأنظمة القديمة، منوهاً إلى أن مشروع القانون يحظى بإجماع الهيئات النقابية ذات العلاقة التي شاركت في ورش العمل التي سبقت اقرار المشروع وأبدت ملاحظاتها التي تم الأخذ بها. ويستهدف مشروع القانون وضع أحكام قانونية عامة لتنظيم النقابات المهنية مع السماح لكل نقابة بوضع نظام خاص لتنظيم مزاولة المهنة بشكل تفصيلي بما يراعي خصوصية كل مهنة وفقاً لنظام يقدم من قبل المجلس التشريعي إلى مجلس الوزراء.

وأشار الغول إلى أن مشروع القانون يشتمل على (٤٢) مادة تنظم العديد من القضايا التي تهم النقابات، ومنها نطاق تطبيق القانون، تسجيل النقابة، شروط العضوية، اختصاصات مجلس

التنفيذية على النقابات، وكذلك منع حل النقابة إلا بموجب حكم قضائي نهائي، في حين حظر المشروع على النقابات ممارسة أو تشجيع أية أنشطة تدعو للتطبيع مع العدو الصهيوني.

التربية والقضايا الاجتماعية والتي تابعت مراحل اعداد القانون أن مشروع القانون يراعي الحرية النقابية والحفاظ على المصلحة العامة، وأضافت قائلة: "لقد تجلّى ذلك في الحد من رقابة السلطة

النقابة، صلاحيات النقيب، اجتماعات المجلس، الشؤون المالية للنقابة، حل النقابة، وأحكام عامة وانتقالية أخرى. بدورها أكدت النائب هدى نعيم عضو لجنة

لجنة الرقابة بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الداخلية

ناقشت خطة الوزارة وإنجازاتها

أعلى المستويات بهدف رفع أداء الوزارة، كاشفاً أن خطة الوزارة المستقبلية تتضمن تطوير كلية الشرطة لتشتمل على عدد من التخصصات الشرطية.

وفيما يتعلق بإنجازات الوزارة المتعلقة بعمل مراكز التأهيل بين الوزير أن خطة الوزارة تهدف إلى إقامة سجن مركزي وسط القطاع بتمويل قطري ضمن المنحة القطرية، كما تشتمل على إقامة مراكز تأهيل فرعية في كل محافظة على حدة ضمن المعايير الدولية التي تراعي الحقوق الإنسانية. ولفت حماد إلى أن الوزارة أنجزت بناء عدد من تلك السجون ومراكز الإصلاح داخل المحافظات.

كما وضع حماد أعضاء لجنة الرقابة في صورة جولته الخارجية الأخيرة التي شملت دولتي قطر والسودان.



من جهته أوضح الوزير حماد أن لدى الوزارة لجنا متخصصة في التخطيط على مستوى راق يعهد إليها رسم سياسات الوزارة المستقبلية وعملية التطوير المستمر داخل الوزارة. وأشار إلى أن سياسة التدوير المتبعة داخل الوزارة تتم على

عقدت لجنة الرقابة والحرية العامة في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الداخلية فتحي حماد بحضور رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة وأعضاء اللجنة النائب هدى نعيم والنائب د. عبد الرحمن الجمل إضافة إلى عدد من نواب المجلس التشريعي.

وافتح النائب العبادسة الجلسة مرحباً بالوزير، ومثمناً جهود وزارة الداخلية في حفظ الأمن والنظام العام، مؤكداً أن اللقاء يأتي في سياق تعزيز العلاقة بين المجلس التشريعي ووزارة الداخلية ووضع المجلس التشريعي في ضوء الخطط المستقبلية والتطورات والإنجازات الخاصة بها.

وناقش النواب مع الوزير حماد خطة الوزارة المستقبلية وعدداً من القضايا الهامة المتعلقة بها.

ضم أعضاء من فرنسا وبريطانيا والسويد والنرويج بالإضافة لأمين العام للاتحاد

المجلس التشريعي يستقبل وفداً أوروبياً رفيعاً من الاتحاد البرلماني الدولي



للإفراج عن النواب المختطفين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على حضورهم بشكل خاص الى قطاع غزة، وعملهم المستمر في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب والبرلمان الفلسطيني. وطالب بالعمل الفوري والسريع في هذه المرحلة من أجل التواصل المستمر من خلال الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات الدولية كافة لإبراز الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، والعمل على الإفراج عن النواب المختطفين في سجون الاحتلال، ووقف اختطافهم من قبل سلطات الاحتلال. وأكد النائب مشير المصري بأن اغفال نسبة ٦٠% من الشعب الفلسطيني الذي انتخب حركة حماس، ومقاطعة هذه الشريحة من قبل الأوروبيين بوضع حماس على قائمة الازهاق، يضع الأمور في غير نصابها الحقيقي، ويغفل حق الناس في اختياراتها الحرة وممارسة حقها الديمقراطي، وقال: «نتطلع للرؤية المستقبلية والمساعدة من قبلكم في مجال تمثيل المجلس في المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان». وفي نهاية اللقاء سلم النائب مشير المصري رسالة للوفد تتعلق بالنواب المختطفين لدى الاحتلال الاسرائيلي، وتركز على المعاناة التي يعيشها النواب وعائلاتهم في الضفة الغربية، وفي ذات السياق سلم د. أحمد بحر درعاً تذكاريًا كهدية من المجلس التشريعي الفلسطيني للوفد الأوروبي مثنياً مواقفهم الداعمة للقضية الفلسطينية.

المنتخبين برلمانيا والذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، وقال: «لو اعتقلت أي دولة في العالم نائبا يحمل الحصانة البرلمانية لقامت الدنيا ولم تقعد، وعملت كافة الجهات الحقوقية والدولية للإفراج عن هذا النائب، أما عندما يتعلق الأمر بالنواب الفلسطينيين فلا يحرك العالم ساكناً». وأكد بحر بأن المجلس التشريعي يثق بدور الاتحاد البرلماني الدولي في العمل على رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني والنواب المختطفين، وأحقية الشعب الفلسطيني بالحرية والسيادة على أرضه.

بدوره قال رئيس الوفد الأوروبي لورد جد بأن هذه البعثة الدولية هدفها تقوية الروابط بين البرلمانات الدولية في كافة أرجاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط مع البرلمانات الأوروبية، وسيقوم أعضاء البعثة بجولات متعددة وزيرة أكثر من جهة في الضفة الغربية واسرائيل، للوقوف على الظروف والوقائع في الأراضي الفلسطينية.

وأضاف: «العالم يسمع كثيرا عبر قنوات الاعلام المتعددة عما يحدث في قطاع غزة، ولكننا قررنا أن نأتي الى هنا ونشاهد بأم أعيننا ما يحدث، ونحن ملتزمون بتمثيلكم في الاتحاد البرلماني الدولي، والدفاع عن حقوقكم المشروعة وحرية نوابكم». من ناحيته شكر النائب مشير المصري رئيس الحملة الدولية

استقبال نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفداً أوروبياً رفيعاً من الاتحاد البرلماني الدولي، وضم الوفد لورد جد رئيس الوفد من المملكة المتحدة والأمين العام للاتحاد أندريس جونسون، فضلاً عن عدة أعضاء من فرنسا والنرويج والسويد وبريطانيا، بحضور النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية والنائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية، والنائب مشير المصري مسئول الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين، بالإضافة للنائب هدى نعيم. ورحب بحر بالوفد الأوروبي في قطاع غزة، مثنياً زيارة أعضاء الاتحاد التي تأتي في وقت مهم بعد الحرب الأخيرة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة.

وأكد بحر على اهتمام المجلس التشريعي الفلسطيني ونوابه بإرساء الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والاهتمام بحقوق الإنسان والمرأة، ومساهمة المجلس المستمرة في تقريب وجات النظر بين الأطراف المتنازعة في المجتمع الفلسطيني وتطبيق اتفاق المصالحة على أرض الواقع.

وأشار بحر خلال كلمته أمام الوفد الى الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني عامة والمجلس التشريعي ونوابه المنتخبين بشكل خاص، معرباً على بداية المعضلة بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وفوز حركة حماس بالأغلبية البرلمانية، وعدم اعتراف أطراف دولية عدة بحق حماس في الحكم رغم شهادة الجميع بنزاهة الانتخابات الفلسطينية، وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، الذي حضر وراقب عملية الانتخابات.

وأضاف: «عاقبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي باختطاف نوابه المنتخبين والمحصنين برلمانيا وزجهم في السجون الصهيونية لسنوات، حتى تعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، بل وتابعت ذلك بقصف مقر المجلس خلال حرب ٢٠٠٨ على قطاع غزة، واعتقلت النائب سعيد صيام وقصفت عددا من بيوت النواب».

وأكد بحر أن بداية الاختطاف للنواب كانت باعتقال ٤٥ نائبا في المجلس التشريعي من بينهم النائب سميرة الحلايقة والنائب منى منصور، حيث استمرت عملية اعتقال النواب والإفراج عنهم بشكل دوري بحيث لا يبقون خارج السجون الا أياما معدودة، واليوم يقبع في السجون الاسرائيلية ما لا يقل عن اثني عشر نائبا أقلهم محكوم ادرايا مدة لا تقل عن ستة أشهر.

وأعرب بحر عن استغرابه من الصمت الدولي تجاه أخطر جريمة قانونية في التاريخ المعاصر، والتي تتمثل باختطاف النواب

استقبال نواب المجلس التشريعي وعلى رأسهم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفد قافلة بشائر النصر «٢» التونسية، والتي تضم أطباء جراحين وحقوقيين واعلاميين من جمهورية تونس جاءوا للتضامن مع قطاع غزة، وذلك بحضور النواب فرج الغول وجمال نصار وعبد الرحمن الجمل ويوسف الشرافي ويحيى العبادسة.

ورحب د. أحمد بحر بالوفد الزائر لقطاع غزة وأطلعته على الأوضاع التي يعيشها أهل قطاع غزة بعد العدوان الصهيوني الأخير، والجرائم التي قام بها الاحتلال بالاعتداء على المدنيين وقتل العائلات الأمانة في بيوتها، وقصف البنى التحتية والقطاعات الخدمية المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية. واعتبر بحر أن تونس هي أول دولة عربية ثارت على الحاكم الطاغية فكانت بذلك صاحبة السبق في الثورات العربية والربيع العربي، مشيدا بمواقف جمهورية تونس الشقيقة من القضية الفلسطينية وخاصة بعد الثورة، مضيفاً بأن فلسطين تمثل جزءاً أصيلاً من عقيدة الأمة الإسلامية، مؤكداً على أهمية العمق العربي والاسلامي في الدعم المعنوي والسياسي للقضية والشعب الفلسطيني.

من ناحيته أكد النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي على حق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال وانتزاع كافة حقوقه الانسانية والسياسية، موضحاً بأن هذا الأمر لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي.

وأضاف الغول بأن المطلوب من المؤسسات الحقوقية العربية والاقليمية والدولية تحقيق نجاح فيما يتعلق بمحاكمة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية كمجرمي حرب على اعتبار أن ما يرتكبه الاحتلال يعد مجازر ضد المدنيين العزل الذين كفل

دعا البرلمانات العربية والإسلامية والدولية للتصدي لسياسة اختطاف النواب

د. بحر: حكومة الاحتلال

تستهدف عرقلة مسيرة المصالحة

الفلسطينية باختطاف النواب

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام الاحتلال باختطاف النواب: أحمد عطوان وحاتم قفيشة ومحمد الطل فجر اليوم. وأكد بحر في بيان صحفي الاثنين ٢٠١٣/٢/٤ أن حكومة الاحتلال تستهدف من وراء حملة الاختطافات والاعتقالات لنواب وقيادات الشعب الفلسطيني عرقلة مسيرة المصالحة الفلسطينية وتعطيل جهود التوافق الوطني. وأشار بحر إلى أن الاحتلال أشد ما يكون ذعرا من إمكانية نجاح مسيرة المصالحة الفلسطينية الداخلية كونها تؤسس لواقع فلسطيني جديد وترسم معادلة فلسطينية مغايرة تركز على بناء إستراتيجية وطنية فلسطينية جديدة لمواجهة الاحتلال.

وأوضح بحر أن الاحتلال يلعب دوماً على وتر الانقسام وتكريس الفرقة الداخلية ويراهن على إبقاء الوضع الراهن للاستفراء بأبناء شعبنا وتحقيق مصالحه الحاقدة، مما يستوجب العمل الوطني الجمعي على مواجهة هذه السياسة الصهيونية الغاشمة عبر موقف فلسطيني موحد يصير على إنفاذ مسيرة المصالحة والشروع الفوري في تحقيق متطلبات الشراكة الوطنية. ودعا بحر السلطة الفلسطينية والقوى والفصائل الفلسطينية المختلفة للإسراع في إرساء أسس وملامح إستراتيجية المواجهة والصراع مع الاحتلال وقطع الطريق على مخططات التهويد والاستيطان التي تحاول تهويد قدسنا وإبتلاع ما تبقى من أرضنا.

كما دعا البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لإبداء موقف حازم للتصدي للسياسة الصهيونية بشأن اختطاف النواب واعتقال أبناء شعبنا، وممارسة ضغوط جدية على حكومة الاحتلال في كافة المحافل الإقليمية والدولية بغية إجبارها على احترام الحصانة البرلمانية لنواب البرلمان الفلسطيني واحترام حقوق الأسرى داخل سجون ومعتقلات الاحتلال والالتزام بالأعراف والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

د. بحر يزور أسيرا محررا

ويؤكد على دور التشريعي في

دعم الأسرى

قام د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يرافقه وفد من المجلس التشريعي بزيارة الأسير المحرر عبد الحميد أبو خوصة الذي تم الإفراج عنه مؤخراً بعد اعتقال دام لمدة ثماني سنوات في سجون الاحتلال. وقدم بحر التهنية للأسير المحرر أبو خوصة وعائلته التي كانت في استقبال بحر والوفد المرافق له، حيث نقل أبو خوصة تحيات الأسرى داخل السجون للدكتور بحر وكافة أعضاء المجلس التشريعي المنتخب، مؤكداً بأن الأسرى يتمتعون بمعنويات عالية رغم قسوة الظروف التي يمرون بها داخل السجون. بدوره أوضح بحر دور التشريعي واهتمامه بقضية الأسرى داخل السجون، موضحاً بأن كل الجهود منصبة على تحريرهم، منوهاً إلى أن مسألة تحريرهم باتت قريبة بإذن الله.

المجلس التشريعي يستقبل وفد قافلة بشائر النصر التونسية «2»



الاحتلال في الحرب الأخيرة ضد قطاع غزة، مضيفاً: «لقد كنا نتابع الأحداث من الخارج، وقد جئنا الى القطاع لتوثيق الجرائم والوقوف على حقيقتها واعداد تقرير مفصل عنها». وأشار التومي للجهود التي تبذلها المؤسسات الحقوقية لتطوير وتعديل القوانين التونسية الداخلية لتسمح بمحاكمة قادة الاحتلال أمام المحاكم الوطنية كمجرمي حرب لما تقتضيه أديهم من جرائم ضد الانسانية على أرض فلسطين، مضيفاً بأن فلسطين تمثل القضية الرئيسية للأمة العربية والإسلامية، ولا يمكن أن يكون هناك مجال لتحقيق السلام في المنطقة إلا باستقلال فلسطين وإنهاء الاحتلال.

لهم القانون الدولي حق الحماية. ودعا الغول كافة المؤسسات الحقوقية العربية لإظهار مظلومية الشعب الفلسطيني، منوهاً إلى أن جرائم الاحتلال عبارة عن جرائم مركبة ومستمرة ومنظمة فهي جرائم وازهاق منظم يعاقب عليه القانون الدولي، والمطلوب هو توثيق هذه الجرائم ورفع دعاوى قضائية ضد الاحتلال مستقبلاً.

من جهته أكد رئيس الوفد والمتحدث باسم القافلة نزار التومي بأن أعضاء القافلة جاءوا في هذه الزيارة الى قطاع غزة ليس للتضامن فقط وإنما لتوثيق جرائم الاحتلال وجمع الدلائل والأحداث من مكان وقوعها، ورصد الانتهاكات التي قام بها

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

إعادة اختطاف النواب.. لعبة مكشوفة لإفشال المصالحة

منذ الاتفاق الأخير على تنفيذ ملفات المصالحة جنّ جنون حكومة الاحتلال، واستعرت قيم الفاشية والعنصرية بين جوانحها، ومارست أشكالاً متعددة من وسائل القمع والعسف

والعدوان ضد أبناء شعبنا لنسف المصالحة وتزيفها من مضامينها وحرمان شعبنا من تذوق ثمارها والاستفادة من خيراتها.

إعادة اختطاف النواب شكل عنوان الاستهداف الصهيوني في هذه المرحلة، فقد أقدمت على إعادة اختطاف النواب: أحمد عطون وحاتم قفيشة ومحمد الطل الإثنيين الماضي، بالإضافة إلى عدد من قيادات حركة حماس، في مسلسل ممجوج ومتواصل لا يبدو أنه سيشهد له نهاية في المستقبل القريب، ومخالفة صريحة للأعراف الدولية وللحصانة والدبلوماسية واتفاقية جنيف الرابعة.

اختطاف النواب ليس جديداً، بل يعبر عن سياسة صهيونية قديمة شرع الاحتلال في تنفيذها منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية، بهدف ضرب الشرعية الفلسطينية الجديدة، وشل وتعطيل عمل المجلس التشريعي الذي يرى الاحتلال في أجنده الجديدة خروجاً عن سياقات اتفاقات أوسلو المعروفة، وقلبا لقواعد اللعبة الدارجة التي سادت في مرحلة ما قبل الانتخابات.

اليوم، تعيد سلطات الاحتلال تكرار ذات السيناريو الفج، وتحاول التخريب على جهود المصالحة الفلسطينية التي تضم، ضمن أجندتها وسياقات عملها، بندا يختص بتفعيل عمل المجلس التشريعي، وإعادة تفعيله وإحياء دوره بما يؤهله لمنح حكومة التوافق الوطني المرتقبة الثقة الدستورية، وبما يعيد رسم وتشكيل النظام السياسي الفلسطيني على قواعد وطنية سليمة.

ومع ذلك، فإن الفضل سوف يكون نصيب جهود الاحتلال، فكما تجرع الصهاينة الفشل حين اختطفوا عشرات النواب منتصف عام ٢٠٠٦م، وعلى رأسهم رئيس المجلس د. عزيز دويك، وواصلوا ممارسة سياستهم بين الحين والآخر، فإن الفشل سيكون حليفهم بالتأكيد هذه المرة، ولن يجنوا من ورائها سوى مزيد من الخيبة والخسران.

لم يدرك كيان الاحتلال بعد أن عهد الاستكبار الصهيوني قد ولى، وأن زمن اليد الصهيونية العليا قد انقضى إلى غير رجعة، وأن عهد الخضوع والركون لسياساته الغاشمة وإملاءاته الخبيثة قد انطوت صفحته إلى الأبد، وأن المرحلة اليوم يتصدى لها رجال لا يهابون صنوف البطش والتهديدات، ولا ينصاعون لإرادة القهر والرضوخ لمنطق الأمر الواقع، ولا يابھون أو يحفلون إلا بمصلحة شعبهم وخير قضيتهم.

لا تبدو حكومة الاحتلال في وارد استخلاص العبر من خطاياها المتكررة وجرائمها المتواصلة، فهل أسهمت سياسة إعادة اختطاف النواب طيلة الأعوام الماضية في تغييرهم عن محيطهم الجماهيري وحزهم عن خدمة أبناء شعبهم، ودفعتهم القهقري بعيداً عن التفاعل مع قضايا وطنهم وشئون قضيتهم؟! وهل تحققت أهداف الاحتلال من وراء اختطاف النواب وقادة الشعب الفلسطيني في إبعادهم عن أداء واجبهم الوطني والاستمرار في خدمة أبناء شعبهم واجتثاث المقاومة التي لا زالت متجذرة في قلوب أبناء شعبنا؟! أم هي نزعة الضجور والاستعلاء التي عشت في قلوب الصهاينة، وملكت عليهم تفكيرهم العنصري الأعمى، فباتوا يستنسخون إرهابهم وجرائمهم دون أدنى وعي أو تفكير، ويكررون ذات إجراءاتهم وممارساتهم التي أثبتت فشلها وعجزها في كل المفاصل والمراحل الزمنية الماضية!!

هيهات أن ينال الصهاينة مبتغاهم، وأن تفلح إجراءاتهم العدوانية في كسر إرادة نوابنا وتطويعهم باتجاه الصمت في مواجهة مخططات الاحتلال وتحدياته المتواصلة، فالمجلس التشريعي سوف يبقى في كل الأحوال والظروف قائماً، شامخاً، مستمراً بعمله رغم اختطاف نوابه، مضطعاً بمسؤولياته الوطنية والبرلمانية تجاه شعبنا الفلسطيني وقضيته، ولن يتوانى في كل ما من شأنه تكريس المصالحة وتوفير مناخات إنجاحها على مختلف الأصعدة والمستويات. إننا في المجلس التشريعي نناشد كل منظمات حقوق الإنسان والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية بالتدخل السريع لإيقاف مسلسل اختطاف النواب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لردعه والتصدي لممارساته العدوانية وجرائمه بحق ممثلي الشعب الفلسطيني، ونطالب الدول التي تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني بقطع علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية معه فوراً.

لن يهنا الصهاينة برؤية أي انكفاء أو انكسار لنواب الشرعية الفلسطينية، فالمرحلة هي مرحلة صعود وارتقاء فلسطيني، وضعف وارتكاس صهيوني، وخصوصاً في ظل التنامي الموقف الفلسطيني في ظل جهود المصالحة الجارية وربيع الثورات العربية، مهما حاول الصهاينة قلب الوقائع وتغيير دقة الأحداث والاستماتة في تكريس احتلالهم الغاشم ووجودهم الباطل على أرضنا المباركة، وسيشهد المستقبل موعداً مباركاً مع حملة «إقتلاع الجذور» الفلسطينية التي ستقتلع الصهاينة من أرض وطننا في مواجهة حملة «قص العشب» الصهيونية التي تلعب في الوقت الضائع وتحاول اجتراح اليأس والأوهام.

نواب الضفة يتضامنون مع المنوعين من التوظيف



العمل حق لكل مواطن. ودعا النواب الى تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية التي تعيد الحقوق إلى أصحابها وتمحو الافرازات السلبية التي خلفتها سنوات الانقسام.

النائب عطون وفقهاء يشاركان في اعتصام تضامني مع الأسرى

الأحرار لتبادل الأسرى، موضحاً أن هناك عشرة أسرى من المخرج عنهم أعيد اعتقالهم من قبل الاحتلال. وتطرق عطون إلى سياسة الإهمال الطبي الذي تمارسه إدارة مصلحة السجون بحق الأسرى المرضى، والذي نشهد نتائجه من خلال استشهاده أشرف أبو ذريع ثالث أسير من المخرج عنهم نتيجة هذا الإهمال، مؤكداً أن استمرار سياسة الاحتلال بعدم تقديم الرعاية الصحية للأسرى يجعل عدد الشهداء صفوف الأسرى مرشحاً لارتفاع نظراً لوجود العديد من الحالات بين الأسرى تعاني من أمراض خطيرة. ودعا عطون إلى ضرورة التحرك الرسمي والشعبي للتضامن مع الأسرى وتفعيل قضيتهم، والضغط بكل الوسائل الممكنة من أجل وقف انتهاكات الاحتلال بحقهم، وصولاً إلى إطلاق سراح كافة المعتقلين.

شارك النائبان في المجلس التشريعي أحمد عطون (قبل اختطافه) وعبد الجابر فقهاء في الاعتصام الأسبوعي للتضامن مع الأسرى وخاصة المضربين عن الطعام، أمام مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر في مدينة رام الله. وتحدث عطون خلال الاعتصام عن الجهد الكبير الذي يقوم به الأشقاء المصريين من أجل وقف الخروقات التي قام بها الاحتلال لبنود صفقة وفاء

المجلس التشريعي يستقبل نواباً ماليزيين برئاسة مستشار رئيس الوزراء الماليزي



على الضغط على دولة الاحتلال للإفراج عن النواب المختطفين. بدوره قال رئيس جمعية القرآن الكريم الماليزية دادو لطيف بأن جمعيته تعمل خلال الفترة الحالية على طباعة نسخة من القرآن الكريم خاصة بفلسطين والمسجد الأقصى. وفي نهاية اللقاء سلم بحر للوفد الزائر درع قبة الصخرة كهديّة تذكارية من المجلس التشريعي الفلسطيني، مؤكداً أن القدس أمانة في أعناقنا جميعاً وأن تحريرها واجب ديني وأخلاقي.

الجدير ذكره أن الوفد الماليزي تكون من برلمانيين ماليزيين وإعلاميين وشخصيات فلسطينية مقيمة في ماليزيا. والمحتاجة وأهالي الشهداء والأرامل، ودعم المشروعات الصغيرة للمساهمة في عملية التنمية. وطالب قاسم بإيجاد تعاون بين البرلمان الماليزي والمجلس التشريعي الفلسطيني من خلال تعاون كل نائب فلسطيني مع نائب ماليزي للوقوف على احتياجات الشعب الفلسطيني ومساهمة ماليزيا في هذا الإطار.

من جهته رحب بحر بهذا الاقتراح، وأكد أنه يمكن العمل عليه في الفترة القادمة، لافتاً إلى وجود ما يقرب من خمسة عشر نائباً فلسطينياً يقعون في سجون الاحتلال الصهيوني مما يمنعونهم من أداء دورهم البرلماني المنوط بهم، مطالباً ماليزيا كدولة لها وزنها السياسي والاقتصادي في العالم بالعمل

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفداً برلمانياً ماليزياً برئاسة المستشار السياسي والاقتصادي للرئيس الماليزي شهيدان قاسم، ورئيس جمعية القرآن الكريم الماليزية دادو لطيف. ورحب بحر بالنواب الماليزيين في رحاب المجلس التشريعي، مؤكداً بأن ماليزيا، حكومة وشعباً ومؤسسات رسمية وأهلية وخيرية، تقف مع الشعب الفلسطيني، وحياً وموقف الحكومة الماليزية التي تدعم الشعب الفلسطيني ولم تعترف بدولة الاحتلال.

وأشار بحر خلال اللقاء إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق إلى قطاع غزة الأسبوع الماضي، والمساهمات التي قام بها خلال الزيارة من خلال الاعلان عن إعادة بناء مقر مجلس الوزراء الفلسطيني بمنحة من ماليزيا وإنشاء مدرسة تعليمية، ومركزاً لعلاج النخاع الشوكي وهو الأول من نوعه في القطاع.

بدوره قال مستشار الرئيس الماليزي شهيدان قاسم بأن زيارة الوفد البرلماني والاعلامى لقطاع غزة له أهداف على المدى البعيد والقريب، وأن الهدف الأساسي للزيارة هو مساعدة المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة وتشجيع صمودهم من خلال دعم الأسر الفقيرة

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في حوار مع (البرلمان):

الأطراف التي ردت سلباً على دعوتي لتعجيل انعقاد التشريعي لا ترغب في إعادة اللحمة ورأب الصدع وإنجاز المصالحة



د. عزيز دويك

الاعتقالات السياسية مستمرة في الضفة، ونحن بحاجة إلى خطوات تصالحية مماثلة لما جرى في غزة

تفاؤلنا الحذر بالمصالحة لا يلغي من حساباتنا التدخلات الدولية الرامية إلى إفشال الوفاق الفلسطيني

تسهيل حكومة هنية عمل لجنة الانتخابات خطوة في الاتجاه الصحيح باتجاه تحقيق مصالح شعبنا

كافة الكتل والقوائم البرلمانية إلى عقد جلسة عاجلة للمجلس التشريعي. (البرلمان) حاورت د. دويك حول هذه القضايا وقضايا أخرى عبر سطور هذا الحوار.

حفلت الساحة الفلسطينية بالكثير من الأحداث والمستجدات الهامة مؤخراً، وخصوصاً فيما يتعلق بمسار المصالحة الداخلية، والأوضاع الميدانية، في ذات الوقت الذي دعا فيه د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي

الفلسطينية عليه واجب أهم من أي واجب آخر، وهو وضع الاستراتيجية المستقبلية للحالة الفلسطينية برمتها، وبالتالي يؤمل من اجتماعات هذا الإطار أن يُقيم المرحلة الماضية بكل ما لها وما عليها، وأن يضع الاستراتيجية المستقبلية للحركة السياسية العامة للشعب الفلسطيني، وبالتالي هذه هي المهمة وهذا هو المؤمل ونحن بانتظار ذلك.

كيف تنظرون إلى ما يجري على الساحة المصرية، وهل يمكن أن تترك انعكاسات ما على الشأن الفلسطيني والقضية الفلسطينية؟

الشأن المصري يسير بالاتجاه الذي كنا نتوقعه من أول يوم، والثلاثي الذين فشلوا في الانتخابات الرئاسية ويشكلون جبهة ما يسمى بتخريب البلد، هم مصررون على عملية التخريب ويرفضون الحوار، وأنا أرى بأن قطار الشعب المصري والإرادة المصرية العامة سار ويسير إلى الأمام ولا يمكن لقوى الماضي السخيفة وقوى الثلاثي الفاشل في انتخابات الرئاسة أن يقود هذا القطار إلى الوراء بأي صورة من الصور. نحن نثق بأن في مصر قيادة تمثل إرادة أغلبية الشعب المصري، وإرادة الشعب المصري تتحرك إلى الأمام ومحاولة إعادته إلى الوراء هي محاولة من فاشلين ويائسين ممن سقطوا وقال لهم الشعب المصري لا.

من مراسيم رئاسية أو قرارات للمجلس التشريعي، بأن يتم التوافق عليها وإقرارها بصورة دستورية وصحيحة تعمل على ملء الفراغ الدستوري والتحرك بالساحة السياسية التشريعية الفلسطينية قدماً إلى الأمام. **أفرزت نتائج الانتخابات الإسرائيلية اتجاهاً نحو دعم وتعزيز الاستيطان.. هل تعتقد أن ذلك يقضي على ما يسمى بفرص حل الدولتين؟ وما تعليقك على تمسك السلطة بخيار المفاوضات حتى اليوم؟**

عودة نتنياهو رسالة واضحة لكل ذي بصيرة، تقول فيها إسرائيل أن الاستيطان هو استراتيجية أساسية لهذا الكيان، وبالتالي هم مصررون على موضوع الاستيطان وتهويد القدس، والمضي قدماً في مشاريعهم الاستيطانية ضاربين بعرض الحائط كل من مد لهم يد التفاوض، ويبدو لي أن السلطة الفلسطينية فقدت خياراتها الكثيرة ومن ثم لا تملك إلا أن تلجأ إلى المفاوضات.

ما الخيارات التي يفترض بالقوى والفصائل الفلسطينية تبنيها في ضوء المخاطر والتحديات التي تواجه الوضع الفلسطيني وفي ظل نتائج الانتخابات الإسرائيلية؟

في تقديري أن اجتماع الإطار القيادي لمنظمة التحرير

ومتطلباته الأساسية.

ذكرت قيادات من حركة فتح أن هيئة مكتب رئاسة التشريعي سوف يعاد تشكيلها فور انعقاد المجلس.. ما مدى صحة ذلك؟ وهل هناك نية كي تكون هيئة رئاسة التشريعي ذات نسق توافقي؟

جزء من هدف دعوتي للقاء قريب بالمجلس التشريعي بالإضافة إلى تصعيد وتيرة المصالحة، هو أن يتم التوافق على هيئة مكتب توافقية أكثر منها انتخابية، لأنه من المعروف بأن كتلة التغيير والإصلاح تملك أغلبية في المجلس، وهي التي يمكن أن تحقق الفوز لأي من أعضاء هيئة المكتب، فالتوافق يجب أن يكون هو سيد المرحلة، ومن ثم كانت دعوتي لعقد الجلسة كي تبحث أيضاً في هذه القضية من بين مجموع القضايا التصالحية التي نريدها.

ما الدور المنوط بالمجلس التشريعي عقب إنجاز مسيرة المصالحة وحتى إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة؟

الدور الأساسي يكمن في المراقبة والتشريع وملء الفراغ الدستوري، ومراجعة ماصدر من مراسيم وقرارات وغيرها

بداية كيف تقيم جهود ومساعي المصالحة الوطنية الجارية حالياً؟

دعني أقول بأن خطة الأخ رئيس الوزراء إسماعيل هنية بتسهيل مهمة لجنة الانتخابات المركزية هي خطوة رائدة تبعت خطوات أخرى عديدة اتخذتها الحكومة الفلسطينية في غزة من أجل تسريع وتيرة عجلة المصالحة، وبالتالي نعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح جاءت في وقتها وتصب في المصلحة الحقيقية للشعب الفلسطيني الذي يحتاج إلى مصالحة ينهي بها سنوات القطيعة والانقسام.

هل تتوقع أن تؤسس هذه الجهود لمصالحة حقيقية تفتح آفاق الشراكة الوطنية أم لمصالحة محدودة لا تعدى تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات؟

المؤمل حقيقة من المصالحة هو إنهاء حالة الانقسام مرة وإلى الأبد، وبالتالي نتوقع فعلاً أن تتصاعد وتيرة الإجراءات التي تبرز ما يسمى ببناء الثقة بين الأطراف المختلفة على طريق المصالحة، وإن كنت بيني وبين نفسي أفتأمل تفاؤلاً حذراً لا يُخرج من الحساب تدخل بعض الأطراف الدولية ضد مصلحة الشعب الفلسطيني وضد عودة اللحمة الفلسطينية.

تقول حركة فتح والسلطة الفلسطينية أن أوضاع الحريات في الضفة الغربية في أفضل أحوالها.. ما مدى حقيقة هذه الأقوال؟

نحن في المجلس التشريعي الفلسطيني نرى بأن حالة الاعتقال على خلفية فصائلية لا زالت قائمة، ونحن في الحقيقة في حاجة أن نمثل خطوات الإخوة في حكومة غزة إلى خطوات مماثلة في الضفة الغربية.

ما تعليقك على الرد السلبي لحركة فتح بخصوص دعوتك للإسراع في عقد جلسة عاجلة للمجلس التشريعي لأخذ دوره في تكريس المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي؟

أنا أردت أن أعزز خطوات المصالحة بخطوة إيجابية كبيرة وهذا واجبي وواجب اخواني في المجلس التشريعي، أما أن ترد بعض الأطراف، فنحن نعرف بأن هناك فئات لا يفيدها إعادة اللحمة ورأب الصدع وإنجاز المصالحة.

هل سينعقد المجلس التشريعي بعد عمل حكومة التوافق الوطني لمدة شهر كما يقول بعض قيادات الفصائل؟ وهل سيتمنح حكومة التوافق الوطني الثقة حسب الأصول القانونية والدستورية؟

نحن نتأمل ذلك ونعرف بأن القضية ليست قانونية بقدر ما هي سياسية، ونتعشّم من خلالها أن يتم عقد جلسة للمجلس التشريعي الذي طالبنا ولا زلنا نطالب بالتناغم وانعقاده وعودة الشرعية إلى مجراها الطبيعي.

القانون الأساسي الفلسطيني واضح، والمجلس سيد نفسه، وإذا ارتأت أغلبية من الأعضاء أن الحكومة تستأهل منح الثقة فستمنح الثقة، وأعتقد أن مجموع أعضاء المجلس التشريعي إيجابيون في موضوع المصالحة ويعتبرونها مصلحة استراتيجية ملحة للشعب الفلسطيني، ونحن في المجلس التشريعي دائماً نتحرك بنبض الشارع الفلسطيني

ووفد آخر من جمعية مستوردي السيارات

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تلتقي وفداً من أصحاب شركات الأدوية في فلسطين



عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي اجتماعاً بمقر المجلس التشريعي مع أصحاب شركات الأدوية في فلسطين للاطلاع منهم على معوقات العمل ومناقشة العديد من القضايا التي تخص قطاع الأدوية في فلسطين، وقضية استيراد الأدوية من جمهورية مصر العربية ومن خارج فلسطين بشكل عام.

وترأس الجلسة رئيس اللجنة الاقتصادية النائب د. عاطف عدوان وبحضور أعضاء اللجنة النواب د. يوسف الشرافي، ود. سالم سلامة، ود. يونس الأسطل ود. محمد شهاب.

وأشاد عدوان بالجهود المبذولة من قبل شركات الأدوية للمنافسة في السوق المحلية والعربية، مشيراً إلى تشجيع لجنته للمنتجات المحلية، معرباً عن أمله بتذليل كافة العقبات التي تعترض طريق الشركات وتطورها،

بدورهم دعا أصحاب الشركات لإيجاد آليات تكفل لهم سبل الاستمرار والمنافسة والتقدم نحو أسواق الدول العربية المحيطة، مؤكداً على جودة المنتج الفلسطيني مقارنة مع غيره من منتجات الأدوية.

جمعية مستوردي السيارات وفي سياق منفصل التقت اللجنة الاقتصادية مع وفد من جمعية مستوردي السيارات في قطاع غزة، وذلك في مقر المجلس التشريعي بحضور رئيس وأعضاء اللجنة. وناقش الوفد مع اللجنة كافة القضايا المتعلقة

بالجمعية وآليات استخدام واستيراد السيارات من الخارج. وأكد رئيس اللجنة النائب د. عاطف عدوان على أن لجنته ستقوم ببحث كل ما يتعلق بهذا الشأن والتواصل مع المؤسسات ذات العلاقة بهدف ضمان جودة السيارات المستوردة وتحديد سبل إدخالها بالطرق القانونية ومتابعة ذلك حتى وصولها للمستهلك مستوفية الشروط المتبعة.

من جانبهم عرض ممثلي الجمعية على اللجنة الإشكاليات التي تواجههم، منوهين إلى قضية الضريبة المفروضة على إدخال السيارات وموضوع السيارات المحجوزة على المعابر الإسرائيلية والمصرية، حيث تدارست معهم اللجنة سبل تذليل العقبات بما يضمن التخفيف عن التجار ومراعاة مصلحة المواطنين.

التشريعي يستقبل وفداً تضامنياً سعودياً



استقبل نواب المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفداً سعودياً يضم عدداً من رجال أعمال سعوديين، دخلوا إلى قطاع غزة مؤخراً للتضامن مع أهله المحاصرين.

ورحب بحر بالوفد المتضامن في رحاب المجلس التشريعي، مؤكداً أن لهذا الوفد نكهة خاصة وهو يضيف جمالاً للوفود العربية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، على أساس أن المملكة العربية السعودية تعتبر دولة وازنة ولها ثقلها الاقليمي والاستراتيجي في الوطن العربي والعالم. وتقدم بحر بالشكر الجزيل إلى المملكة العربية السعودية وعلى رأسها جلالة الملك عبد الله بالتحية مشيداً بدوره الكريم في دعم قضية فلسطين والقدس وأهل قطاع غزة، وبالتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم مساعدات لأصحاب البيوت التي دمرها

الاحتلال خلال حروبه الاجرامية على قطاع غزة. بدوره شكر الشيخ محمد عبد العزيز الملاحم رئيس الوفد السعودي نواب المجلس التشريعي على كرم استضافتهم في مقر المجلس، وعلى الروح الطيبة التي وجدها خلال اللقاء، وقال:

«هذا المكان محل اعتزاز وافتخار كل مسلم على وجه المعمورة، فأنتم محل اعجاب وافتخار من كل مسلم في العالم، لأنكم في الأرض المقدسة التي بارك الله فيها ومن حولها، ثم أنكم أهل القضية الأولى للإسلام والسلمين قضية فلسطين، وأنتم من ضرب

ناقشت التحديات التي تواجه القدس وسبل تعزيز صمود المقدسيين

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تلتقي وحدات القدس بالوزارات

عقدت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي ووحدات القدس بالوزارات التابعة للحكومة الفلسطينية صباح أول أمس اجتماعاً دورياً في مدينة غزة. وترأس الاجتماع النائب د. خميس النجار بحضور مدراء وحدات القدس في الوزارات الحكومية، حيث ناقش الاجتماع عدداً من القضايا المدرجة على جدول الأعمال ومنها اقتراح إنشاء موقع الكتروني خاص بقضية القدس المحتلة، وخطط الوحدات في الوزارات لدعم ونصرة قضية القدس والأقصى في ظل الانتهاكات الصهيونية بحق أهالي المدينة المقدسة. وقدم النائب النجار شرحاً مفصلاً عن أهمية

الاجتماع لوحدة القدس في الوزارات نتيجة للوضع الراهن في مدينة القدس، وما تعانيه مدينة القدس والمسجد الأقصى نتيجة الانتهاكات الصهيونية المستمرة ومسلسل التهويد الذي طال جميع مناحي المدينة المقدسة من اعتداءات يومية على الأحياء المقدسية وبناء وحدات سكنية جديدة والاعتقالات اليومية في جميع أحياء القدس، والافتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك من قبل المستوطنين واستمرار حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى. وتطرق النجار إلى أهمية الشبكة العنكبوتية وما لها من دور كبير في إبراز قضية القدس المحتلة للعالم أجمع ووجوب تدشين موقع الالكتروني

الجماعي بما يرتقي بقدر أهمية مدينة القدس التاريخية والدينية. وبما يساهم في تفعيل قضية القدس المحتلة إعلامياً وثقافياً وقانونياً، مؤكداً على ضرورة زيادة الجهد الإعلامي من قبل الفضائيات العربية والدولية لتغطية الانتهاكات الصهيونية لمدينة القدس ورفع الثقافة العامة بأهمية المدينة الدينية والتاريخية للأمة الإسلامية. وفي نهاية الاجتماع أقر أعضاء اللجنة تشكيل لجنة تتولى الإشراف على تصميم الموقع الكتروني والبدء الفوري في وضع خطط ووحدات القدس بمختلف الوزارات من أجل المساهمة في تعزيز صمود أهالي مدينة القدس المحتلة ومواجهة الهجمة الصهيونية الشرسة لتهويد المدينة المقدسة.

المجلس التشريعي يستقبل وفداً يمنياً تضامنياً



واعتبر بحر انتصار المقاومة ليس لفلسطين فحسب بل لليمن والأمة العربية والإسلامية ولكل أحرار العالم، ومضى يقول: "اليوم بزيارتكم نشعر أن فلسطين ليس وجدها وأن القضية بدأت تستعيد عمقها العربي والإسلامي". وختم بحر كلمته مخاطباً الوفد: "نحن عاهدنا الله ونعاهدكم أن نظل الأوفياء لإسلامنا وديننا وثابتين على مواقفنا حتى تحرير الأرض المقدسة من الاحتلال الصهيوني".

بدوره، أكد رئيس الوفد اليمني منير لمع أن زيارة الوفد تأتي ضمن سياسة اليمن ورؤيته لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته، والوقوف مع قطاع غزة المحاصر، معبراً عن أمله في أن تعمل الزيارة على تأسيس حلقة وصل وتمتين الروابط مع الشعب الفلسطيني وغزة.

وضم الوفد اليمني الزائر لقطاع غزة رجال أعمال ووجهاء ورؤساء مؤسسات خيرية، وهم من رجال وشباب الثورة اليمنية وعددهم ١٧ متضامناً.

استقبل المجلس التشريعي وفداً يمنياً تضامنياً يحمل اسم "يد بيد وفداً مدد" برئاسة الإعلامي اليمني منير لمع، وكان في استقبال الوفد التضامني عدداً من نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس.

ورحب بحر بالوفد اليمني الشقيق المكون من مختلف فئات المجتمع اليمني، مؤكداً أن اليمن يقف مع القضية الفلسطينية منذ احتلال فلسطين ومروراً بمراحل نضالها المتعددة، ملفتا إلى أن جمهورية اليمن الشقيق دعمت قضيتنا على المستوى الشعبي التطوعي وعلى المستوى الرسمي.

وثنى بحر الزيارة التي تأتي في ظلال انتصار المقاومة الفلسطينية في معركة حجارة السجيل وقال: "انتصرنا على العدو عسكرياً وسياسياً وإعلامياً ووصلت صواريخ المقاومة إلى بيت المقدس وتل الربيع المحتل".

وفي نهاية اللقاء كرم بحر الوفد الزائر وقدم له درع المسجد الأقصى تكريماً لجهوده في خدمة

القضية الفلسطينية وكسر الحصار عن قطاع غزة.

في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية

الوضع الفلسطيني: أفاق الرد وخيارات المواجهة



النائب رداد: دعم الاستيطان يشكل القاسم المشترك إسرائيليًا.. وخياراتنا ينبغي أن تتجه باتجاه إنجاح المصالحة وفتح الخيارات في مواجهة الاحتلال



النائب أبو سير: الأحزاب الإسرائيلية تعارض حقوق شعبنا.. والرد الطبيعي على الانتخابات الإسرائيلية هو الوحدة على قاعدة الحقوق والثوابت الوطنية



النائب البردويل: الانتخابات الإسرائيلية ليست جزءاً من رهاناتنا السياسية.. وخيار المقاومة هو الخيار الوحيد لانتزاع الحق وتحرير الأرض والمقدسات



النائب شهاب: تنفيذ المصالحة يشكل الرد الفاعل على نتائج الانتخابات الإسرائيلية.. وينبغي حشد كل الطاقات ورفع يد السلطة عن المقاومة بالصفة



النائب زيدان: المجتمع الإسرائيلي يجنح نحو التشدد واليمين.. وأولويتنا توحيد الصف الفلسطيني واعتماد كافة الخيارات وأوراق القوة لدى شعبنا

ما تعليق نواب المجلس التشريعي على تضارب الخيارات والأجندات الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة حسب المؤشرات والمعطيات القائمة؟ وما هي الخيارات التي ينبغي اتخاذها فلسطينياً في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت اتجاهات متصارعة نحو تأييد الاستيطان؟

الثوابت والحقوق الشرعية سواء في المصالحة أو الانتخابات التشريعية والرئاسية والوطنية حسب المعطيات القادمة لأي اتفاق سياسي فلسطيني قادم. وأشار إلى أنه على المستوى المحلي والإقليمي فإن الأصل الاستناد إلى الحقوق الأصلية للشعب الفلسطيني، وهي تحرير أرضه وعدم تجاوز قضية القدس واللاجئين المهجرين، وتفعيل القرارات الدولية الخاصة بعودتهم إلى ديارهم مع حق التعويض وليس الاقتصار على واحد من الاثنين، والعمل على محاسبة الاحتلال على الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني أرضاً وإنساناً ومقدراتاً.

المصالحة وفتح الخيارات

من جهته أكد النائب رياض رداد أن المجتمع الإسرائيلي يتجه أكثر فأكثر نحو اليمين، مضيفاً بأن دعم الاستيطان يشكل القاسم المشترك بين مختلف الأحزاب والاتجاهات والتيارات الإسرائيلية. وأوضح النائب رداد أن أول الخيارات هو تشكيل حكومة وحدة وطنية قائمة على الوحدة الفلسطينية بإنهاء الانقسام، بحيث يكون لهذه الحكومة والوحدة الفلسطينية برنامج سياسي مجمع عليه من الكل الفلسطيني بما يحافظ على ثوابت هذا الشعب، وعلى رأسها استرداد الحق الفلسطيني الكامل بكل الوسائل المشروعة، مشيراً إلى أن وثيقة الوفاق الوطني المجمع عليها فلسطينياً تشكل أساساً لمثل هذه الوحدة الفلسطينية.

وحول تعليقه على تناقض الخيارات والأجندات الفلسطينية في هذه المرحلة، قال رداد: "إن تشتت الرؤى لدى بعض الفصائل الفلسطينية وتركها للخيار الاستراتيجي الفلسطيني وانحيازها للمفاوضات التي لم تنجز ولم تحقق أي إنجاز حقيقي للشعب الفلسطيني، وحصر السياسة الفلسطينية ضمن هذه الرؤية أو الاستراتيجية كما يسمونها، وحصر الخيارات السياسية الفلسطينية أمام العالم وأمام الرأي العام الفلسطيني بهذا الاتجاه، مشدداً على ضرورة عودة الرؤية الفلسطينية إلى الخيارات العديدة المكتملة إلى بعضها البعض، والداعمة للحفاظ على ثوابت هذا الشعب واسترداد كامل حقه في وطنه".

الأرض والمقدسات، وأنها تشكل مقدمة طبيعية لتحقيق الوحدة والمصالحة الفلسطينية على الأسس السليمة التي تم التوافق عليها في القاهرة وتطبيقها وصولاً إلى الوحدة الفلسطينية ضد الاحتلال وكنسه من أرضنا".

ورأى أنه يوجد خيار وحيد موجود هو خيار المقاومة الذي يتبناه الشعب الفلسطيني كله، وخاضت فيه المقاومة الفلسطينية معارك شرسية لردع الاحتلال، مشيراً إلى أن هذا الخيار هو الذي حرك جماهير الأمة العربية والإسلامية لتنتفض على قادتها ونظمها الفاسدة، وهو الخيار الذي جلب تعاطف العالم وأحيا القضية الفلسطينية.

وحدة على الحقوق والثوابت

أما النائب داود أبو سير فأكد أن الانتخابات الإسرائيلية أفرزت واقعا معلوما لدى الشعب الفلسطيني، وهو قاسم مشترك للأحزاب الاسرائيلية جميعاً يصر على تجاوز حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، وعدم التعامل مع أي قوانين دولية تعطي الشعب الفلسطيني حقوقه المعروفة، وبالتالي هم أجمعوا يمينياً في أغلب المسائل التي انحسمت فيها الانتخابات الإسرائيلية على قضايا تفعيل الاستيطان وتهويد القدس وتهجير فلسطينيي الـ ٤٨.

وتابع: "لا يغرننا أن هناك علمانيين انتخبوا مثل "ليبد" أو غيره، ولكن السيناريو الأرجح أنه ستتشكل حكومة يمينية متطرفة ستقوم على أساس يهودية الدولة وتجاوز الفلسطينيين والتعامل معهم من ناحية إنسانية فقط تعيش تحت النظام الصهيوني، وبالتالي هذا الأمر سيخلق واقعا ملموساً لدى الذين يهتمون بالمفاوضات، فهؤلاء الناس لن يعطوا شيئاً ولن ينصاعوا لأي قرار دولي ولن يستجيبوا لأي مفاوضات عبثية لا زلنا نعلق آمالاً عليها".

وأضاف: "الرد الطبيعي على هذه الانتخابات والمعطى الاسرائيلي الجديد، هو توحيد الشعب الفلسطيني بناء على القواسم والحقوق والثوابت للقضية الفلسطينية، فالوحدة يجب أن تنعكس على المصلحة الفلسطينية العليا، وكما أن أعداءنا اليهود تنبثق وحدتهم بناء على المصلحة الاسرائيلية العليا، يجب أن تكون الوحدة الفلسطينية كذلك، وتنسجم تحت لواء

المرحلة وخاصة أن الحكومة التي ستتشكل الآن في دولة الاحتلال هي حكومة يمينية متطرفة، ومن الواضح أننا سنكون في مواجهة سياسة أكثر تطرفاً من قبل دولة الاحتلال، وسيعزز ذلك من نسبة تطرف المستوطنين واعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والإعداد لمهاجمة قطاع غزة.

وتابع: "لذلك يجب حشد كل الطاقات والاستفادة من كل الأجواء العربية المحيطة بنا والتضامن الشعبي والرسمي مع الشعب الفلسطيني في مواجهة هذا التطرف القادم، مشدداً على ضرورة العمل بكل قوة في الضفة الغربية لفك قبضة الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في رام الله عن المقاومة وإفساح المجال أمامها لدحر اعتداءات المستوطنين المستمرة على أهلنا في القدس وكافة مدن الضفة".

المقاومة خيارنا

من ناحيته قال النائب د. صلاح البردويل إن الانتخابات الاسرائيلية ليست جزءاً من المراهات السياسية التي نراهن عليها، لأن قراءتنا للمشهد السياسي الاسرائيلي تنبئ بشكل واضح أن الاتجاهات الإسرائيلية المختلفة من اليمين إلى اليسار لها هدف استراتيجي واحد، وهو إزالة الوجود الفلسطيني عن الأرض وإقامة الكيان الصهيوني على كل أرض فلسطين والتعامل مع كل ما تبقى من الفلسطينيين تعاملاً عنصرياً.

وتابع: "لذلك كل ما نراه من اختلافات أو تباينات أحياناً في بعض المواقف الاسرائيلية لا يرتقي إلى مستوى أن يراهن عليه أي فلسطيني يؤمن بأن الأرض الفلسطينية هي ملك لكل الفلسطينيين وأن القدس والمقدسات هي ملك للأمة الإسلامية والعودة حق لكل فلسطيني إلى أرضه التي هجر منها".

وأوضح النائب البردويل أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية كانت متوقعة بأن يفوز حلف اليمين في ضوء التطرف الاسرائيلي المتنامي الذي أحدثته الغرور الناتج عن الدعم الأمريكي المطلق لقرارات وإجرام دولة الاحتلال، مؤكداً أننا لا نراهن على ذلك، وأن خيارنا الوحيد هو أن نجتمع الصف الفلسطيني ونقوي وحدة هذا الشعب، وأن نؤكد على أن المقاومة هي الخيار الوحيد لانتزاع الحق وتحرير

جنوح نحو اليمين

فقد أكد النائب عبد الرحمن زيدان المجتمع الاسرائيلي يجنح إلى التشدد واليمين بالتعبير السياسي، وأن من يدعم المستوطنين لهم سطوة الآن في الساحة السياسية الإسرائيلية، موضحاً أن ظهور لبيد المفاجئ لن يكون له تأثير إيجابي على مسيرة التسوية، وأن الأوضاع في الساحة الاسرائيلية مع وجود هذا التشدد والسعار الاستيطاني لا تعطي مؤشراً بأن هناك أفقا لعملية سلمية كما يأمل بذلك الجانب الفلسطيني الرسمي.

وأضاف: "خياراتنا في الحقيقة لا تتعلق بمدى تطرف أو ليوثة الجانب الاسرائيلي، وإنما يجب أن نتبع من حاجتنا الوطنية ورؤيتنا لمسار قضيتنا الوطنية، أولويتنا الأولى ينبغي أن تكون بتوحيد الصف الفلسطيني على مستويين، المستوى الأول هو إيجاد القيادة الفلسطينية الموحدة من خلال انتخابات حرة ونزيهة على أعلى المستويات، وتكلم هنا عن انتخاب مجلس وطني جديد، ثم يفرز المجلس الوطني لجنة تنفيذية وقيادة لمنظمة التحرير تشارك فيها كافة الفصائل، أما المستوى الثاني من الوحدة فهو الاتفاق على برنامج وطني موحد لكافة الفصائل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الظروف الدولية وموازين القوى وكل ما يتعلق بالساحة المحلية والدولية حتى الساحة الاسرائيلية".

وشدد النائب زيدان على ضرورة فتح الخيارات واعتماد كافة الوسائل والخيارات، وعدم إلغاء أو استثناء خيار لصالح آخر، متابعا: "يجب استخدام كافة أوراق القوة في الشعب الفلسطيني، حتى القوى النفسية وحتى التضامن الجماهيري والمقاومة الشعبية وغيرها، فكل شيء في مكانة الصحيح وتوقيته السليم".

الوحدة وحشد الطاقات

بدوره أكد النائب د. محمد شهاب أن إمضاء المصالحة بأسرع وقت ممكن فيما تم الاتفاق عليه هو الرد الصحيح والفاعل لمواجهة نتائج الانتخابات الاسرائيلية ووحدة الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، وبالتالي مواجهة هذا الموقف بشكل موحد، مشيراً إلى أن المقاومة هي الخيار الأمثل في هذه

ناقش قضايا القدس والمصالحة والحصار ودعا لمزيد من الدعم التونسي للفلسطينيين

النائب المصري يزور تونس ويلتقي وزراء ومسؤولين ويشارك في مهرجانات جماهيرية



النائب المصري لدى لقائه مستشار الرئيس التونسي أنور الغربي

لقاء مستشار الرئيس

فقد التقى النائب المصري بمستشار الرئيس التونسي للشؤون الدولية أنور الغربي. وبحث النائب المصري مع مستشار الرئيس التونسي آخر التطورات ومستجدات القضية الفلسطينية، متطرقاً لما حققته المقاومة الفلسطينية بقطاع غزة من انتصار كبير على الاحتلال الصهيوني في معركة حجارة السجيل، شارحاً في الوقت نفسه معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء الحصار المستمر منذ عدة سنوات.

وتطرق المصري في حديثه مع المسؤول التونسي الواقع الصعب لمدينة القدس وما تتعرض لها من حال التهويد وتغيير معالم المدينة المقدسية والحفريات المستمرة تحت المسجد الأقصى، وكذلك لواقع الضفة الغربية وما تتعرض لها من ابتلاع الأرض بالاستيطان وقضم نحو نصف أراضي الضفة الغربية بالجدار الفاصل والاستيطان.

وشدد المصري على الحرص على المصالحة الفلسطينية وضرورة تقديم كل ما يلزم لتذليل العقبات التي تعترض سبل المصالحة.

وثنى النائب المصري نية الرئيس التونسي منصف المرزوقي زيارة قطاع غزة لكسر الحصار المرتقبة خلال الفترة القادمة وتضامنه مع الشعب الفلسطيني.

لقاء وزير الصحة

كما التقى النائب المصري وزير الصحة التونسي د.عبد اللطيف المكي ووضع في صورة آخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأطلعته على حقيقة الواقع الصحي في قطاع غزة، وذلك بحضور د.عاطف الكحلوت مدير عام الخدمات الطبية الفلسطينية في قطاع غزة. ووضع النائب المصري الوزير المكي في صورة ما يمر به القطاع الصحي في قطاع غزة وضرورة الإسناد العربي لوزارة الصحة أمام ما يعانيه أزمات متتالية، كما جرى التباحث في سبل تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلدين بما يضمن تدريب الأطباء وإمداد قطاع غزة بالأدوية اللازمة.

وثنى المصري موقف وزير الصحة التونسي الذي زار قطاع غزة بعد العدوان الأخير على القطاع، مشدداً على ضرورة أن تبقى هذه الزيارات متبادلة كي تخدم القضية الفلسطينية

زار النائب مشير المصري الجمهورية التونسية للمشاركة في فعاليات رسمية وجماهيرية، حيث التقى مستشار الرئيس التونسي ووزراء الصحة والنقل التونسيين، فضلاً عن مشاركته في مهرجانات جماهيرية.

ولا سيما من تونس التي تعتبر انطلاقة الشرارة الأولى للثورات العربية.

في سياق آخر أكد النائب المصري على ضرورة إنجاز مسيرة المصالحة الفلسطينية، والعمل على تذليل كل العقبات التي تعترضها، مؤكداً على التصدي لأي فيتو أمريكي من شأنه أن يعرقل جهود المصالحة.

من جهته وعد الوزير المكي بإرسال شحنات أدوية تونسية ستصل قطاع غزة قريباً، مؤكداً استعداد تونس لتدريب كوادر فلسطينية في أي وقت.

لقاء وزير النقل

في ذات السياق التقى النائب المصري بوزير النقل التونسي عبد الكريم هاروني.

وبحث النائب المصري مع الوزير التونسي آخر التطورات ومستجدات القضية الفلسطينية، ومعاناة أهالي قطاع غزة جراء الحصار، والروح المعنوية العالية لأهالي القطاع بعد الانتصار الأخير الذي حققته المقاومة الفلسطينية على الاحتلال.

وتطرق المصري في حديثه للانتهاكات التي تتعرض لها مدينة القدس من تهويد وتغيير لمعالم المدينة المقدسية والحفريات المستمرة تحت المسجد الأقصى، وما تعانيه الضفة الغربية وما تتعرض له من ابتلاع الأرض بالاستيطان وقضم نحو نصف أراضي الضفة الغربية بالجدار الفاصل والاستيطان.

وأشاد النائب المصري بدور تونس الهام تجاه القضية الفلسطينية، قائلاً: "لقد استشرنا ذلك من الوفود الرسمية التي قدمت إلى غزة إبان الحرب على غزة، وكذلك الوفود الشعبية التي ما زالت تتوافد إلى قطاع غزة".

المشاركة في مهرجان جماهيري

إلى ذلك شارك النائب المصري في مهرجان جماهيري بتونس العاصمة.

ودعا المصري خلال المهرجان زعماء وشعوب الأمة العربية والإسلامية للانخراط في إستراتيجية تحرير فلسطين سياسياً وإعلامياً وعسكرياً ودعم المقاومة الفلسطينية بالسلاح.

وأكد المصري أن المحطة التاريخية الهامة التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية بتحولاتها وثوراتها وأمام المحطة التاريخية التي تمر بها القضية الفلسطينية ترسم معالم جديدة في طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني وتفرض المقاومة معادلتها على هذا العدو.

وحيا النائب المصري تونس شعباً وقيادة، قائلاً: "تونس مفجرة الثورة العربية المعاصرة التي وضعت بثورتها المجيدة بصمة واضحة في طريق تحرير فلسطين"، مستذكراً الشعار الذي رفعه الشعب التونسي في ثورته "الشعب يريد تحرير فلسطين".

وبين المصري بأن التحولات العربية ستكون نتائجها عاجلاً أم آجلاً لصالح القضية الفلسطينية، مضيفاً بأن المؤامرات التي تحاك

ضد الثورات العربية وتريد أن تقفز على إرادة الشعوب التي اختار ممثلها عبر صناديق الاقتراع ستبوء بالفشل وسترد على أصحابها.

وشدد المصري على أن المقاومة الفلسطينية بعد انتصارها في حجارة السجيل ستنتقل من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم قائلاً: "اليوم نغزوهم ولا يغزونا"، موضحاً بأن الحلم الصهيوني في إقامة دولته الكبرى قد تبدد وبدأ في التفتقر والانحسار.

وأكد المصري بأن المستقبل اليوم للمقاومة وأن المشروع الصهيوني إلى زوال، مبيناً بأن الضفة الغربية تتعالى على الجرحى وتنهض من جديد رغم القبضة الأمنية والملاحقات للمقاومة ولحماس هنالك، مستعرضاً لما تتعرض لها مدينة القدس من تهويد وتهجير أهلها ومحاولات لهدم المسجد الأقصى عبر الحفريات المستمرة تحته.

وفي ختام كلمته شكر النائب المصري الشعب التونسي رئاسة وحكومة وبرلماناً وأحزاباً وشعباً، مؤكداً على التمسك بكل الحقوق والثوابت وفي مقدمتها حق العودة، وعلى المضي في تحرير الأسرى، مشدداً على أن الطريق الوحيد لتحرير الأسرى وتبييض السجون الصهيونية من الأسرى الفلسطينيين والعرب هو الطريق الذي حررت فيه كتائب القسام ألف وخمسمائة أسير وأسيرة ضمن صفقة وفاء الأحرار مؤخراً.

لتشمل قطاعات أكبر من أبناء شعبنا

النائب قفيشة يطالب المسؤولين بتوسيع اتفاقية الكهرباء

وحذر قفيشة من استمرار التضييق على المواطنين وتحميلهم مبالغ مضاعفة من الضرائب والاستحقاقات المالية الأخرى والتي ستؤدي في حال استمرارها إلى اضطراب في الوضع الاجتماعي غير الثابت أصلاً، مشدداً على أن قواعد العدالة الاجتماعية تفرض على الدولة والحكومة تحمل مسؤوليتها تجاه جميع المواطنين على حد سواء ودون تمييز بينهم.

والجرحى. جاءت هذه المطالبات خلال استقبال النائب قفيشة للعديد من المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود وصغار الموظفين ممن يعانون من عدم انتظام صرف الرواتب ومن الضائقة الاقتصادية الخائفة التي تؤثر على غالبية قطاعات أبناء شعبنا الفلسطيني بالضفة المحتلة.

الاحتلال) أن المواطنين القاطنين هناك يتعرضون بشكل يومي لإجراءات الاحتلال القمعية وهم بحاجة لإمدادهم بمقومات الصمود كي يستمروا في ثباتهم على أرضهم وفي بيوتهم ومتاجرهم.

ودعا قفيشة إلى توسيع الاتفاقية لتشمل أيضاً العائلات الفلسطينية الأشد فقراً وصغار الموظفين وجميع بيوت الأسرى والشهداء

طالب النائب عن محافظة الخليل حاتم قفيشة المسؤولين بتوسع صلاحية ومسئولية ما بات يعرف باتفاقية الكهرباء والتي تم الاعلان عنها مؤخراً في المخيمات الفلسطينية، وذلك لتشمل المنطقة الجنوبية والبلدة القديمة وجميع الأحياء على خطوط التماس والأحياء المحاذية للمستوطنات في مدينة الخليل. وأكد قفيشة (قبل اختطافه على يد قوات

في رسالة للرئيس المصري محمد مرسي رئيس القمة

د. بحر يدعو القمة الإسلامية لحملة

دبلوماسية واسعة لاستنقاذ الأسرى من سجون الاحتلال



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

الأصابع العابثة!

أصابع أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأميركية والعربية أشد ما تكون عبثاً في تفاصيل المشهد المصري الراهن في إطار مخطط متكامل الأدوار يستهدف إحباط التجربة الإخوانية الحاكمة وإسقاط آمال الربيع العربي.

من العجب العجيب أن تستمع إلى خفة وسطحية بعض المثقفين والمراقبين والسياسيين حين يضعون الربيع العربي في خانة المؤامرة الأميركية لتقسيم المنطقة وإعادة تشكيل خرائطها من جديد، فهي هي الإدارة الأميركية ومعها إسرائيل وبعض أجهزة المخابرات العربية تلعب لعبتها الكبرى في مصر لتخريب إنجازات ثورتها المباركة وإفشال الحالة الإسلامية الجديدة عبر تفجير الأزمت المفتعلة في وجهها بشكل دائم ومتواصل.

الحقيقة المرة أن مصر تعيش اليوم أضخم هجمة استخبارية في العصر الحديث، فقد أضحت مرتعا خصباً للأصابع الاستخبارية العابثة المجرمة التي تستغل اليوم انحطاط المعارضة وحال الفوضى السياسية والميدانية لتأجيج الفتنة، وتكريس الخلافات والانقسامات، وتعميق الاتجاه نحو التدمير والتخريب، بما يقود إلى إحراق مصر الثورة والدولة والشعب في نهاية المطاف.

الحديث عن تدخلات المخابرات الإسرائيلية والأميركية وسواها من المخابرات الغربية ليس جديداً، فهو لاء معادون فطريون لمشروع النهوض العربي والإسلامي، لكن الحديث الأكثر إيلا ما يكمن في جريمة تدخل بعض أجهزة المخابرات العربية الخليجية لقلب الطاولة في وجه الإسلاميين، وبالتالي قطع الطريق على رياح الربيع الثوري من الهبوب على ديار النفط المسكونة بالتفرد والاستبداد.

والأدهى أن هذه الجريمة العربية بحق الشقيقة الكبرى وخياراتها الديمقراطية باتت مفضوحة، وأن مراهنات بعض الأنظمة على سقوط الخيار المصري الحر تبدو عالية، ما يبرر موضوعياً إقدام هذه الأنظمة على ضخ المليارات في خانة مشروع إسقاط الرئيس مرسي وحكم الإخوان، عبر توظيف دمي المعارضة السياسية والحزبية الساقطة شعبياً، وشراء ذمم الكثير من الفضائيات ووسائل الإعلام المصرية المعادية المحسوبة على التيار العلماني. للمخابرات الأميركية والإسرائيلية أزلامها بين صفوف المعارضة المصرية، وللمخابرات العربية أيضاً أدواتها التي يسهل تحريكها والتلاعب بها بفعل تكوينها النفسي المتجرد من الأسس القيمية والنواظم الأخلاقية، فيما يبدو استقطاب وسائل الإعلام بمثابة تحصيل حاصل بحكم انحيازها التقليدي لنظام المخلوع مبارك وكرها المزمن للمشروع الإسلامي.

لا تدري المخابرات الإسرائيلية والأميركية والعربية وغيرها أن مكرها العظيم إلى بوار، وأن مخططاتها الكبرى إلى خسران بإذن الله، وأن مرحلة المخاض التي تعيشها مصر والأمة قد تؤلمها كثيراً إلا أنها ستجتاز وعثاءها ومحنها بقدرة الله، وحينها ستدق ساعة الحساب، وسيذهب الزبد جفاءً، ولن يبقى ويمكث في الأرض إلا ما ينفع الناس ويخدم مصالحهم ومستقبل أوطانهم.



د. محمد مرسي

والقيام بحملة دبلوماسية واسعة لنصرة الأسرى وفضح جرائم الاحتلال بحقهم في مختلف المحافل الدولية، والعمل على تقديمهم إلى المحاكم الدولية كمجرمي حرب.

عرض الحادث، ويتصرف أمام العالم بأسره كسلطة احتلال فوق القانون الدولي وفوق كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

محاكمة قادة الاحتلال

وطالب بحر القمة بالدعوة لعقد اجتماع طارئ للدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م لإدانة الانتهاكات الجسيمة التي يمارسها الاحتلال بحق الأسرى، والعمل على تقديم قادة الاحتلال الصهيوني إلى المحاكم الدولية كمجرمي حرب.

فعايلات عربية وإسلامية

كما دعا لإطلاق فعايلات منظمة ومتواصلة ومسيرات احتجاج واسعة في مختلف الدول العربية والإسلامية يشارك فيها كافة القوى والأحزاب والاتحادات والنقابات والجمعيات وعلماء الأمة ورجال الدين وأئمة المساجد ومؤسسات المجتمع المدني لتحريك الشارع العربي والإسلامي دفاعاً عن قضية الأسرى وحقوقهم العادلة.

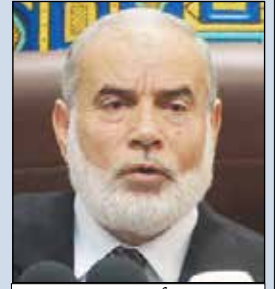
إحصائيات وأرقام

وأضاف: «لقد ناهز عدد الأسرى في سجون الاحتلال ٤٦٠٠ أسير، يتوزعون على ١٧ سجناً ومعتقلاً ومركز تحقيق، بينهم ١٢ أسيرة، و ٢٠٠ طفل، و ١٥ من نواب المجلس التشريعي، و ١٩٠ من المعتقلين الإداريين بدون محاكمة، و ١١٠ من الأسرى القدامى، و ٧٠ من عمداء الأسرى، و ٥٣٠ أسيراً محكوماً بالسجن المؤبد، فيما يقبع داخل سجون الاحتلال ٩٠٠ أسير من المرضى بينهم ١٢ مصاباً بالسرطان و ٣٦ معاقاً نفسياً وجسدياً».

واجب الأمة

وشدد بحر في رسالته لمرسي على أن واجب نصرة الأسرى دين في أعناقنا جميعاً، وأن علينا أن نتكاتف جميعاً عرباً ومسلمين لمد يد العون إليهم وإنقاذهم من محتنتهم عبر القيام بحملة دبلوماسية واسعة تستهدف فضح جرائم الاحتلال بحق الأسرى في مختلف المحافل والمنديات الدولية لإجباره على الإفراج عنهم واحترام الاتفاقيات الدولية التي ترعى حقوقهم كأسرى حرب.

واختتم بحر بتأكيد ثقة الشعب الفلسطيني في قدرة القمة الإسلامية والأمة العربية والإسلامية على حمل رسالة الأسرى الفلسطينيين والدفاع عنها بكل جدارة واقتدار خلال المرحلة القادمة.



د. أحمد بحر

تدويل القضية

وطالب بحر، في رسالة أبرق بها إلى الرئيس المصري د. محمد مرسي بصفته رئيساً للقمة الإسلامية الثانية عشرة، بطرح قضية الأسرى الفلسطينيين الذين يموتون كل يوم موتاً بطيئاً في سجون الاحتلال على أجندة القمة الإسلامية بأبعادها الإنسانية والأخلاقية والقانونية بما يضمن العمل الجاد والعاجل من أجل إنقاذ حياتهم، وحثّ القمة على تدويل قضيتهم الإنسانية العادلة، والدفع باتجاه اتخاذ الإجراءات اللازمة والرائدة في مواجهة حكومة الاحتلال بما يكفل احترامها القانون الدولي والإنساني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

أمام المنظمات الدولية

وحتّ بحر القمة لدعوة المجموعة العربية والإسلامية لطرح قضية الأسرى والنواب الفلسطينيين على أجندة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بجنيف بهدف إجبار الاحتلال على احترام أحكام اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩م الخاصة بمعاملة الأسرى وإدانته على جرائم الحرب التي تمارس بحقهم، والمطالبة بإنهاء معاناتهم الإنسانية المستمرة والإفراج عنهم دون قيد أو شرط.

مسئولية الاحتلال

وحمل بحر في رسالته الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة الأسرى الفلسطينيين في سجونته الظالمة، مؤكداً أن أسراراً الأبطال في زنازين وباسطيلات القمع الصهيوني يواجهون الموت البطيء ويعيشون حياة بالغة القسوة دون رحمة، ويتعرضون لأشهر أشكال التعذيب البدني والمعنوي، وتصبّ فوق رؤوسهم ألوان القهر والبطش والحرمان صباح مساء في محاولة لكسر إرادتهم وتفريغهم من انتمائهم ومحتواهم الوطني وعزلة عن التمسك بحقوقهم والذود عن حياض قضية شعبهم.

احتلال فوق القانون

ونوه إلى أن الكيان الصهيوني لا يقيم أدنى وزن للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف وللحماية القانونية المقررة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب تلك الاتفاقيات، ويضرب بها



نواب نابلس في زيارة لبيت الشيخ البتراوي لتقديم التهنئة بمناسبة الإفراج عن نجله



ابنة النائب الراحل جمال سكيك تسلم بحر وهنية نسخة من رسالة الماجستير التي تناولت القيادات البرلمانية والتحديات المجتمعية